



النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون

Economic Growth According to Ibn Khaldun

د. طوايبية أحمد، أستاذ محاضر (أ) *

- المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر.

touaibia.ahmed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2018/11/04؛ تاريخ المراجعة : 2019/01/14؛ تاريخ القبول : 2019/02/15

ملخص:

تناولت الدراسة موضوع النمو الاقتصادي عند ابن خلدون من خلال محدداته وأسباب تدهوره، فالمحددات أو أسباب النمو الاقتصادي المعبر عنه بال عمران في مقدمة ابن خلدون، تمثلت في العامل الجغرافي (البيئة الجغرافية)، الموارد الطبيعية، تدخل الدولة (الحماية، الدعم، الإنفاق)، السكان، العمل، رأس المال، حجم الدولة، العدل، ومن الجهة المعاكسة نجد أسباب التدهور الاقتصادي المعبر عنه في مقدمة ابن خلدون بخراب العمران، والمتمثلة في عدم الاستقرار، الظلم والفساد الإداري، الضغط الضريبي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نقص إنفاق الدولة، الفساد الاجتماعي والأخلاقي.

قبل التعرض لتلك العناصر والأسباب تم التطرق إلى منهج ابن خلدون والاصطلاحات المستخدمة في عمله "المقدمة" بالخصوص مصطلح العمران.

الكلمات المفتاحية: العمران، النمو الاقتصادي، التدهور الاقتصادي، الخراب.

تصنيف JEL: B11، O40

Abstract:

The study deals with the economic growth according to *Ibn Khaldun* through its determinants and causes of deterioration. The determinants or reasons for economic growth expressed in the building into the Prolegomena of Ibn Khaldun were represented by geographical factors, natural resources, state intervention (protection, support, spending), population, labor, capital, size of the state, justice, and on the opposite side, we find the reasons for the economic deterioration expressed into the Prolegomena of Ibn Khaldun ruins of urbanization, represented by instability, injustice and administrative corruption, tax pressure, the state intervention in economic activity, Lack of state spending, Social and moral corruption.

Before the exposure of these elements and the reasons were addressed Ibn Khaldun's approach and the terminology used in his work "Prolegomena" in particular the term urbanization.

Keywords: Urbanization, Economic Growth, Economic Decline, Devastation.

Jel Classification Codes: B11, O40

* - طوايبية أحمد.

مقدمة:

لقد اهتم الإنسان منذ القدم بتدبير وسائل عيشه والبحث عن مصادر تلبية حاجياته التي تعددت وتنوعت مع مر الزمن والتطور التاريخي للإنسان في إطار نسق اجتماعي واقتصادي تفرضه المرحلة والظروف التي يعيشها المجتمع، وهذا من خلال النشاطات التي يمارسها والتي تتجسد في سلوكه ك: فرد، عائلة، قبيلة، دولة، هذه الأخيرة التي شكلت الإطار المتكامل الذي من خلاله تضبط تلك النشاطات وفق قواعد عرفية وقانونية، المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المتعاملين، تلك القواعد والعلاقات يفرضها النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، متأثرة بالفكر والسياسة والمصالح.

كيف يتم الحصول على الثروة؟ ما هي أساليب زيادة الإنتاج وتطويره؟ كيف تتم عملية النمو الاقتصادي؟ وما هي مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ؟ وما علاقة كل ذلك بالتنمية الاقتصادية؟. من خلال هذا المقال نهدف إلى معالجة مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي المتعلق بالنمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، مستعرضين منهج وأفكار ابن خلدون التي عاجلت ظاهرة النمو الاقتصادي.

1. منهج واصطلاحات ابن خلدون:

إن اهتمام ابن خلدون* بالحضارة في جملتها وعلاقتها بتطور الدولة من نشوئها إلى زوالها كان الإطار العام لموضوع دراسته المعروفة بمقدمة ابن خلدون، المتضمنة عدة محاور المشكلة للحضارة والتي تعتبر عناصر أساسية لها وللدولة، كأسباب نشوئها وزوالها والمتمثلة في الجوانب: الدينية، السياسية، الاقتصادية، الأخلاقية، في إطار تفاعل اجتماعي حسب عادات وخصائص كل مجتمع من المجتمعات.

1.1. المنهج:

ما لاحظناه من خلال دراستنا للمقدمة هو عرض الأفكار في إطار متكامل كما أسلفنا الذكر، ضمن مواضيع تخدم غرض وهدف المؤلف، إلا أن ترتيب الفصول جاء في أغلب الأحيان في شكل غير متتابع، أي غياب الارتباط بين الفصول، وحتى بالنسبة للأفكار فبالرغم من اتساعها بالقوة والغرارة إلا أنها جاءت مبعثرة في متن المقدمة، ونرجع ذلك للظروف التي كتبت فيها المقدمة وأيضاً العمل –التأليف- الذي تصدر له ابن خلدون من حيث الحجم والتعقيد والسبق العلمي في الطرح، ونجد صعوبتين بالنسبة للقارئ المعاصر في تتبعه وتفهمه لمحتوى المقدمة وخاصة في الجانب الاقتصادي، أولاً ما أشرنا له من عدم تتابع المواضيع وتبعثر الأفكار، ثانياً من حيث المصطلحات المستخدمة.

لقد أوضح في مقدمة الكتاب (خطبة الكتاب) منهجه وأسلوبه في معرض تقديمه للكتاب بقوله « فأنشأت في التاريخ كتاباً، رفعت به عن أحوال الناشئة من الأجيال حجاباً وفصلته في الأخبار والاعتبار باباً باباً، وأبدت فيه لأولية الدول وال عمران عللاً وأسباباً... فهذبت مناحيه تهذيباً، وقرنته لأفهام العلماء والخاصة تقريباً وسلكته في ترتيبه وتبويبه مسلماً غربياً واخترعت من بين المناحي مذهباً عجيباً وطريقة مبتدعة وأسلوباً، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن، وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية...¹، وهو بعد ذلك يصرح في تواضع من أنه موقن بالتقصير والعجز عن كمال المطلوب ملتصقاً من الذين اتسعت معارفهم بالنظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء فقط وذلك بالإصلاح. ويظهر ذلك أيضاً في خاتمة الكتاب بقوله « ولذلك عزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول الذي هو طبيعة العمران، وما يعرض فيه، وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاء له. ولعل من يأتي بعدنا، ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين، يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا، فليس على مستنبط الفن إحصاءً مسائله، وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله، وما يتكلم فيه، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل² ».

النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون ، (ص: 283 - 296)

من خلال ما سبق نلاحظ مدى أصالة دراسة ابن خلدون من الناحية العلمية وثقته بنفسه بتصريحه بذلك من حيث الطريقة والأسلوب ووضع أسس علم التاريخ والعمران، وكل ما جاء به يشكل موضوعاً لعلم الاجتماع، ومن جهة أخرى تواضعه العلمي من أن عمله معرض للتقشير والنقص وأن ما أتى به ليس بالقول الفصل ولا الكمال، وإنما هو الأساس الذي يتطلب البناء والتوسع فيه من المتأخرين، بحيث فتح آفاقاً واسعة لاستكمال ما بدأه.

لقد تميز ابن خلدون في كتابته بالموضوعية العلمية بعيداً عن التعصب الديني أو العرقي أو السياسي، فكان عالماً اجتماعياً يدرس الظواهر ويصفها ويحاول إيجاد عللها وأسبابها، وقد أشار إلى فكرة تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ - التفسير الاقتصادي للتاريخ - التي تناولتها النظرية المادية فيما بعد - كارل ماركس وفريدريك أنجلز - من أن الاقتصاد وطريقة الإنتاج هي أساس تشكل التاريخ في إطار الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر مع ما يصحبه من تحولات اجتماعية وسياسية، ويرى مالك ابن نبي أن أول نظرية تاريخية تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ هي نظرية ابن خلدون³.

لقد عمل ابن خلدون على دراسة الظواهر السائدة التي لاحظها من خلال تعامله في المجتمعات التي عاش في وسطها عبر رحلاته كمتعلم ومعلم وعامل في مناصب سياسية، وهو بذلك ينهج منهج التحرية، الاستنباط، المقارنة من خلال الظواهر التي سادت من قبل بالرجوع إلى تاريخ الشعوب المختلفة ومقارنتها مع ما هو موجود في عصره، متبعاً في ذلك المنهج التاريخي المقارن، وهو في كل ذلك قام بتحليل وربط واستنتاج للتوصل إلى ضبط القوانين الاجتماعية، وذلك هو هدفه استنتاج القوانين⁴، فهو يعتمد على الملاحظة والتحليل والاستنتاج بوصوله إلى القانون أو القاعدة، باعتماد منهج الاستقراء والاستنباط بربط الأسباب بالمسببات⁵.

يظهر منهجه في إتباع الأساليب والخطوات التالية⁶:

- دراسة الوقائع التاريخية وارتباطها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر الزمن.
 - أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.
 - تأثير البيئة الجغرافية في سلوك ونشاط الإنسان والمجتمعات.
 - استخدام المنطق في استنتاج القواعد العامة بالمشاهدات أو الاستنباط، انطلاقاً من فروض أساسية، ويشكل ذلك كله أسلوبه في التحليل النظري للمواضيع.
- لقد استخدم ابن خلدون التحليل الحركي (الديناميكي) في العديد من المواضيع بتتبع الظاهرة في حركتها وصيرورتها عبر الزمن ومنه موضوع حركية النمو، كموضوع السكان، وتزايد الإنتاج والحاجات والدخل، ونورد نموذج لذلك التحليل في قول ابن خلدون "ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعا للكسب، وزادت عوائد البلد وحاجاته، واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمتها، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، وتنفق سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة"⁷.

2.1. موضوع الدراسة والاصطلاحات:

إن للكلمات مدلولات ومعاني تُخدم الفكرة وتعطي للمقولات مضامينها، تلك الكلمات المستخدمة التي لها قوة في التعبير ويتركز عليها المؤلف عمله ويحتكم بها في تفسير تلك المقولات أو الأفكار، ويخضع استعمالها لسياق النص في إطاره الفكري تسمى بالاصطلاحات، وتعرف من خلال معانيها الاصطلاحية المتعارف عليها أو من خلال سياق النص، ونجد أن ابن خلدون استخدم مصطلحات تختلف لحد ما عن المصطلحات المستخدمة حالياً، إلا أن لها قوة في توضيح المعاني والأفكار وأحياناً يستخدم مصطلحات متطابقة لما هي عليه الآن، وينطبق هذا الطرح أيضاً مع الأفكار والمقولات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي فيما بعد، والتي عرفت تطبيقاتها في السياسات الاقتصادية عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي.

1.2.1. موضوع الدراسة: لقد عنون ابن خلدون كتابه بـ « ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر »، هذا العنوان يوحي بأن الكتاب يتعلق بموضوع التاريخ، وقد ذكر ذلك صراحة في المقدمة (خطبة الكتاب) «...فأنشأت في التاريخ كتابا...» وعنون الجزء الأول-الكتاب الأول- بـ « في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب »، يشتمل هذا الجزء على خطبة الكتاب ومقدمتين و6 أبواب متضمنة لـ 60 فصلا. إذ يعالج طبيعة العمران...؟ فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ماذا يعني بالعمران؟. فمن خلال الأبواب الستة يعالج المواضيع التالية: العمران البشري، العمران البدوي، الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية، البلدان والأمصار وسائر العمران، المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع، العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه⁸.

من خلال ذلك تتضح الصورة من أن الأمر لا يتعلق بموضوع التاريخ فقط أو لعلم مفرد، بل يشتمل على جملة من العلوم أراد ابن خلدون أن يقدمها في صيغة متكاملة لما لها من ترابط وامتزاج من حيث تبادل التأثير والأسباب والنتائج (الآثار) على الإنسان والدول والحضارة، وهذا ما يشكل موضوع علم الاجتماع، الذي يعد ابن خلدون المؤسس له.

2.2.1. الاصطلاحات: نعيد طرح السؤال: ماذا يعني بالعمران؟ إن استخدام مصطلح العمران ومن خلال تتبعنا لمختلف مواضيعه في مقدمة ابن خلدون، نجد أنه على ثلاثة أوجه مختلفة مترابطة يخص في كل مرة جانبا معينا، وهذا من خلال موضعها في الجملة والعبارات وفهمنا للسياق العام لهما. المعنى الأول: السكان من حيث عدده وتجمعه ويعبر عنه بالعمران البشري، ويعطي له أهمية من حيث تأثيره على الجوانب الاقتصادية والسياسية للدولة والمجتمع. المعنى الثاني: قطاع البناء والأشغال العمومية، والمعبر عنه بالعمران والهيكل العظمي.

المعنى الثالث: النمو الاقتصادي (الاقتصاد) المعبر عنه بالعمران بشكل عام، المتضمن لكل ما سبق بالإضافة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية وضروب المكاسب. ويذكر العمران البدوي، ما يعرف حاليا بالاقتصاد الريفي، والعمران الحضري ويعرف بالاقتصاد المدني.

إن مصطلحات: الاقتصاد، النمو، التنمية، النمو الاقتصادي، أو حتى نمو العمران، لم تستعمل إلا من خلال سياق العبارات والمقولات، ومصطلحات تؤدي المعنى، وأحيانا تتطابق معها تماما. فالنمو الاقتصادي يعبر عنه بوفرة العمران، والتخلف الاقتصادي بخراب أو فساد العمران، وقد استعمل مصطلح النمو في معرض حديثه عن تنمية المال بقوله «... ينمي ماله...» ، «... ينمو الأموال...» ، «... تثير الأموال وتنميتها...» ، «... أجدر بتنمية الأموال وأسرع في تنميته...» ، وقد أشار للنمو أو التنمية في عبارة بقوله «... فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور والنماء...»⁹ ، ويعبر عن التقدم بالحضارة والمدن بالأمصار، وعن المهن والنشاطات بالصنائع والأعمال، وقد استعمل مصطلحين مترادفين في عدة مواضع: الكسب والدخل، ويعني بهما قيمة العائد من النشاط أو العمل فيذكر في عبارة أن « الكسب هو قيمة الأعمال البشرية »، « الدخل »، والكسب قد يكون سلعيا أو نقديا، فالسلع هي الكسب أو الدخل الحقيقي وهو الذي يسعى الإنسان إلى تحصيله، إلا أنه لتسهيل التعامل يتم تقييمه بالنقد ويعبر ابن خلدون عن ذلك بقوله « ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل مُتَمَوِّلٍ »¹⁰.

بالإضافة لتعبير ابن خلدون عن الاقتصاد بالعمران والمتضمن للنشاطات والصنائع، فهو يستخدم مصطلحا آخر يعبر عن الاقتصاد وهو المعاش الذي يعرفه بأنه عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله، ويكون وفق مصادر مختلفة تمثل مختلف النشاطات المعبر عنها حاليا بالقطاعات الاقتصادية وهي كالتالي: الجباية (المالية)، الصيد، الفلاحة بفرعيها تربية الحيوانات والزراعة، الصنائع، التجارة، وهو يذهب مذهب المحققون من أهل الأدب والحكمة كما ذكر كالحري وغيره بقولهم « المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة »، ويقسم المعاش إلى قسمين طبيعي وغير طبيعي، فيذكر أن الفلاحة والتجارة والصناعة هي وجوه طبيعية للمعاش، وأما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وكل ما يتبع الإمارة من وظائف وخدم، ويدخل في هذا الصنف ما تتخذه العائلات من خدم، وأيضا البحث عن الكنوز في باطن الأرض أو غيرها¹¹، وهذا التقسيم والتصنيف يقترب بشكل كبير لما عرف فيما بعد بالعمل المنتج والعمل غير المنتج، فالعمل الطبيعي بهذا المفهوم

النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون ، (ص: 283 - 296)

هو العمل المنتج المكون للقيمة المضافة للمجتمع، أو تقسيم المجتمع إلى فئات مثل المدرسة الاقتصادية الطبيعية فيما بعد (الطبقة المنتجة، الطبقة العقيمة، طبقة الملاك).

من جانب آخر صنف الدخل أو المكسب إلى صنفين أو مستويين، فإذا كان المكسب على قدر الضرورة والاحتياج سمي "معاشاً" وإذا زاد عن الضرورة والحاجة سمي "رياشاً" أو "متمولاً" الذي يمكن من التوسع في الإنفاق على الكماليات أو الادخار¹².

2- مقولات-أفكار- ابن خلدون في النمو الاقتصادي:

إن مركز اهتمام ابن خلدون هو الدولة التي تعد الإطار للتجمع الإنساني والتطور الحضاري، وهي المؤثر الأول في الاقتصاد «أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران» ، كما ذهبت إلى ذلك الكثير من الدراسات (الاقتصاديين) في أثر الدولة على النمو الاقتصادي، ويذكر بأن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة، فالدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة والملك متعذر¹³، لما لها من دور في تنظيم العلاقات وتوفير الأمن والدعم لمختلف النشاطات الاقتصادية وللمجتمع برمته، وأن اختلال أحد الطرفين يؤثر في الآخر، وقد أبرز اهتمامه بتشكيل الدول ونموها واندثارها وأسباب ذلك، وهو يشبهها بالإنسان بقوله بأن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص وفي كل ذلك يجعل للجانب الاقتصادي الدور الكبير طبعاً إضافة إلى العوامل الحضارية الأخرى، الدين والأخلاق والسياسة، فنمو الاقتصاد يؤدي إلى نمو الدولة وتختلف الاقتصاد وعدمه يؤدي إلى تخلف الدولة واندثارها، وأن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال¹⁴.

1.2. مراحل النمو والتنمية:

بداية يقرر ابن خلدون أن أحوال الأجيال-أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية- تختلف من جيل إلى جيل، وأن التجمعات السكانية تهدف إلى التعاون على تحصيل مستوى من المعاش والتطور حسب المرحلة التي هم فيها، وفي هذه إشارة إلى دور السكان في الحياة الاقتصادية للمجتمع والدولة ومن ثم النمو والتنمية، ومن جهة أخرى يؤكد على الطبيعة الإنسانية فيما يخص سلم الحاجيات واقتراثها بمراحل النمو والتطور الاقتصادي للمجتمع، ففي المرحلة الأولى يعمل المجتمع على تحقيق ما هو ضروري وبسيط قبل الحاجيات والكماليات، ثم تلي ذلك مراحل أخرى، تغير من سلوك أفراد المجتمع، ويتمعنا فيما جاء به ابن خلدون في هذا الشأن لا يختلف في إطاره العام مع ما جاء به روستو (Rostow 1960) في تحديد مراحل النمو الاقتصادي والتنمية (خمس مراحل)، إلا أن نظرية روستو كانت أكثر توسعاً، وسنوضح فيما يلي المراحل التي تضمنتها مقولة ابن خلدون:

1.1.2. **مرحلة الابتداء-الانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بالبساطة والاكتفاء بما هو ضروري من اللباس والسكن وسائر الأحوال ويسودها الاقتصاد الريفي المعبر عنه بالعمران البدوي المعتمد على الفلاحة من زراعة الأرض وتربية الغنم والبقر والإبل. هذه المرحلة الطبيعية من التطور الاقتصادي المتطلبة للضروريات، تعد مرحلة أساسية للمراحل المتقدمة ضمن مسار طبيعي لتوالي مراحل التطور، فكما أن البدو أصل الحضارة، فإن الضروريات أقدم من الحاجيات والكماليات وأصل لها¹⁵، وعليه فإن الأوضاع السائدة لا يمكن أن تبقى كما هي عليه- في حالة سكوت- فإنها تخضع للقانون الطبيعي للمجتمع عن طريق السعي الدائم للتحضر- النمو- ، في إطار تجمع بشري يسوده التعاون والتبادل، وأن التمدن غاية للبدوي وبالتالي فإن التطور والنمو هو في الأصل طبيعي.

2.1.2. **مرحلة التوسع:** تعد هذه المرحلة الطور الانتقالي من البداوة إلى التحضر، بحيث تتوفر الشروط لذلك نتيجة تعاون المجتمع السكاني وحصول الفائض على الضروريات، فتظهر مظاهر التائق والتطور فيما يخص الأقوات والملابس وتوسعة البيوت وتخطيط وبناء المدن¹⁶.

3.1.2. **مرحلة الرفاهية:** في هذه المرحلة يبلغ التطور مداه ويحدث ما يسمى حديثا بالاستهلاك الموسع واقتصاد الرفاهية لأفراد المجتمع، نتيجة رسوخهم في التحضر ونمو مكاسبهم-دخولهم-، وحصول الوفرة في السلع من مختلف الأنواع ذات الجودة العالية، ويعبر ابن خلدون عن ذلك بـ «ثم تزيد أحوال الرفه والدعة... واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة... فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه، ويبالغون في تنجيدها...»، وما تتميز به هذه المرحلة هو حدوث تطور في الوسائل المستخدمة، بإبداع الصنائع وتطويرها، وتخصص فئة من المجتمع تمارس الصنائع والتجارة، ويعبر ابن خلدون في وصف بداية هذه المرحلة ونهاية المرحلة السابقة بقوله «وفي انقضاء الجيلين تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور والنماء»¹⁷.

أيضا ما ذهب إليه ابن خلدون تناوله الاقتصادي فرديريك ليست (1789-1849م) أي ما يزيد عن ثلاثة قرون بعد ابن خلدون، بحيث قسم المجتمعات وتطورها تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي، فيمر بمرحلة النشاط الرعوي، إلى النشاط الزراعي، ثم الصناعي والتجاري¹⁸.

إن ابن خلدون في استعراضه لهذه المراحل والتي تخضع للقانون الطبيعي في حدوثها وتطورها استطاع أن يوضح مسار النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية وكيفية حدوثها انطلاقا من الاجتماع البشري أو الإنساني وضروريته للعمران، وأيضا ضرورة تعاونهم في تحقيق متطلبات الحياة، هذا التعاون يكون بطبيعة الحال بعوض عن طريق التبادل في إطار الأسواق، سواء عن طريق المقايضة في أغلب الحالات في مرحلة الانطلاق المتمثلة في الاقتصاد الريفي-العمران البدوي-، ثم تأتي المراحل الأخرى التي يحصل فيها التقدم وتكثر التعاملات بازدياد النشاطات من التجارة والصنائع، حينها يتسع السوق ويتم التبادل بالنقد والذهب والفضة.

ينبغي الإشارة هنا إلى أصالة فكرة ابن خلدون في معالجته لمسألة التطور سواء فيما يخص النمو الاقتصادي أو تطور الأجيال- الجانب البشري-، أو الدولة- الجانب السياسي-، فقد قام بتحديد التطور في المجال الاقتصادي على حدا ثم إدراجه ومطابقته عند تحليله لتطور الأجيال ثم خلص بعد ذلك إلى تطور الدولة من خلال مسار أطوار الدولة- الدورة الحضارية-، وفي كل ذلك للجانب الاقتصادي وخاصة المالي منه أثر كبير على سلوك وأوضاع البشر جيل بعد جيل وأيضا على الدولة في كل مراحل تطورها والتفاعل الحاصل خلال مسار هذا التطور، هذا المسار يشكل لنا دورة اقتصادية ودورة سياسية بالإضافة إلى الدورة الأنتروبولوجية وتضافر هذه العناصر تشكل لنا الدورة الحضارية للدولة أو للمجتمع.

2.2. عوامل النمو وأسباب التدهور الاقتصادي:

إن هدف ابن خلدون من دراسته هو الوصول إلى قوانين يمكن من خلالها تفسير الظواهر، ووسيلته في ذلك هي دراسة الأسباب والعلل ومقارنتها بالنتائج، أي الأحداث والظواهر الملاحظة من خلال ما يحدث في المجتمعات المعاصرة له أو من خلال استقراء التاريخ، فنظر إلى أسباب وعلل حدوث العمران وتطور أحوال معاش المجتمع أو الدولة، وأعطى لها العناية الكافية، وذلك من خلال تتبعه لأحداث الدول السابقة والدول المعاصرة له، التي عاش في ظلها أو سمع أخبارها أو سافر إليها، وتمعن في أحوالها، ومن خلال تحليله أوضح عوامل النمو الاقتصادي وأسباب تدهوره، عبر عدة فصول تناول فيها جملة من المقولات والتي نوضح عناصرها فيما يلي:

1.2.2. **عوامل النمو الاقتصادي:** في الواقع توجد عدة عوامل تعمل على تحقيق النمو والتي أشار إليها ابن خلدون في مقولاته، إلا أنه ومن خلال عرضه لها فإن هناك عوامل ركز عليها وبالتالي تعد رئيسية في تحقيق مصالح المجتمع والنمو بصفة عامة، وتتمثل فيما يلي:

1.1.2.2. **العامل الجغرافي (البيئة الجغرافية):** كلما كانت البيئة الجغرافية أكثر ملاءمة كلما اتسع العمران أي تحقق النمو من كل جوانبه (السكاني، العمراني، الأسواق، الدخل،....)، فعامل الموقع وطبيعته ومدى توافر المواد والطقس باعتدال الجو وغيره يعد عامل جذب للاستيطان وزيادة النشاط الاقتصادي

النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون ، (ص: 283 - 296)

وتوسعه، وقد بين أثر الهواء على أخلاق الناس، وأثر الحرارة والبرودة¹⁹ على سلوك الإنسان ونشاطه حسب ملاحظته واطلاعه على أحوال البلدان أو المناطق، وإن تعرض هذا الموقف للنقد بأنه غير قابل للتعميم²⁰، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار جانبين، فأولا أن تأثير العوامل دائما يكون نسبيا، ثانيا أن التأثير يختلف من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، فيجب مراعاة العصر الذي عاشه ابن خلدون ووقتنا المعاصر، فدخل عوامل أو متغيرات جديدة كمتغير التقدم التكنولوجي الذي سيطر من خلاله الإنسان على العوامل الطبيعية، كالبعد وغيرها من خلال توفر وسائل النقل والاتصالات والرفاهية، حتما سيؤثر على مساهمة متغير من المتغيرات، وهذا ينطبق على كل النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، القديمة منها والحديثة، ومن ذلك مثلا نظريات اختيار موقع المشروع بين الماضي والحاضر.

2.1.2.2. الموارد الطبيعية: تعتبر موارد غير جاهزة، وهي تتفاوت من حيث أهميتها ونسبة توافرها ومكان وجودها، ومدى تنوعها، ويذكر ابن خلدون "إن الله سبحانه تعالى جعل للأدمي في كل مكون-مورد- من المكونات منافع تكمل بها ضروراته أو حاجاته، وكان منها الشجر، فإن له فيه من المنافع ما لا ينحصر... فالخشبة مادة لها ولا تصير إلى الصورة الخاصة بها إلا بالصناعة"²¹.

3.1.2.2. تدخل الدولة (الحماية، الدعم، الإنفاق): إن لتدخل الدولة في إحداث النمو الاقتصادي دور أساسي حسبما هو ضروري، وليس تدخلا في الأنشطة الاقتصادية كالتجارة مثلا، فذلك مضر بقواعد المنافسة واستغلال السلطة، فيذكر ابن خلدون في هذا الشأن "إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية"، وقد أوضح أن وقوف الدولة بجانب الأفراد في النشاط الاقتصادي وتشجيعهم يسهم في ازدياد أرباحهم وتزداد بذلك أنواع الجبايات التي تحتاجها الدولة²²، ولكن التدخل الذي يضمن الحماية والتنظيم، وفي هذا يذكر ابن خلدون ما يلي "أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، فالدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة والملك متعذر بما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع فتتبعين السياسة لذلك"²³، فتظهر العبارة إشارة إلى الحماية والتنظيم²⁴.

فيما يخص الإنفاق وأثره على حصيلة الجباية والنمو الاقتصادي، فقد أبدع وأوضح بشكل جلي وسبق الاقتصاديين الرأسماليين وأشهرهم كينز في هذا الموضوع، بعبارات وكلمات لا لبس فيها، فذكر "في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية، والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم، ومنه مادة العمران، فإذا احتجن السلطان الأموال والجبايات ...، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية ... ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك، لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق..."²⁵.

إذا يتبين ما للدولة من دور مهم في الحياة الاقتصادية علاوة عن السياسية والاجتماعية، يارساء القانون والنظام الداعم للأنشطة الاقتصادية (التجارة، الفلاحة...)، وتحقيق أمن وسلامة الطرق التجارية، وحقوق الملكية، الإنفاق، وتقليل العبء الضريبي، الأمر الذي يحقق الفائض الاقتصادي²⁶.

4.1.2.2. السكان: لقد أعطى له أهمية كبيرة في تحقيق اقتصاد الدولة والمجتمع من حيث الاجتماع ومن حيث العدد، فقد ذكر بأن الاجتماع الإنساني ضروري من حيث أن قدرة الواحد من البشر ليست كافية لتلبية حاجياته، وقد أعطى مثلا بسيطا على ذلك لتوضيح فكرته، بفرض تحصيل قوت يوم من الخنطة (الدقيق)، فلا يمكن الحصول عليه إلا بعد إجراء عدة عمليات وتتطلب عدة وسائل ومهن لتحقيق ذلك، في إطار سلسلة من العمليات: الحرث، الزرع، الحصد، الدرس، الطحن، العجن والطبخ أو الإنضاج، وكل واحدة من هذه العمليات تتطلب آلات وأدوات تحتاج كل واحدة من هذه الأدوات بدورها إلى صنائع كثيرة، يستحيل على الإنسان الواحد أن ينفي بها كلها وبالتالي فلا بد من اجتماع الكثير من الناس لتحصيل التعاون لإشباع أضعاف ما يمكن، قدر الحاجة إليه²⁷.

النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون ، (ص ص: 283 - 296)

من جهة أخرى فمن خلال ما تقدم فهناك إشارة واضحة لمفهوم تقسيم العمل الاجتماعي والتخصص وأثره في مضاعفة الإنتاج والتمكن من تلبية الحاجيات، المفهوم الذي ناقشه آدم سميث في مثاله الشهير لصناعة الدبوس في تقسيم العمل على مستوى الورشة.²⁸

إن أهمية السكان لا تقتصر فقط على الاجتماع ولكن أيضا على العدد، بتوزيعهم على المهن والصنائع لتحقيق ما ذكر سالفا فيما يخص تلبية حاجيات السكان فيما بينهم بالتبادل بالعوض في الأسواق سواء بالمقايضة أو بالمقابل النقدي، وأيضا لإنجاز ما تحتاجه الدولة والمجتمع من مباني وهياكل عظمى، ولا يتم ذلك إلا بكثرة الفعلة واجتماع الأيدي على العمل كما ذكر ابن خلدون، وأن عظم الدولة واتساع نطاقها لا يتحقق إلا بنمو مختلف النشاطات في المجتمع وذلك يكون على نسبة القائمين فيها بالقلة والكثرة.²⁹

يذكر ابن خلدون أن الاجتماع ضروري للنوع الإنساني فبه يحصل التعاون الذي ينتج له القوت والسلاح ويتحقق الإعمار، ويضيف أن "هذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم"³⁰.

5.1.2.2. **العمل:** يعتبر ابن خلدون أن العمل منشأ للثروة، فهو مصدر للكسب (الدخل)، ويفرق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج (المساعد) ويعبر عن ذلك بالعمل الطبيعي والعمل غير الطبيعي (تم توضيح ذلك أعلاه) في تصنيفه لمختلف النشاطات الاقتصادية والأعمال الضرورية لاقتصاد الدولة والمجتمع، وهذا العامل مرتبط بالعامل السابق المتعلق بالسكان، وأن المكاسب (الدخل) هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال تزيد قيمتها، ويزيد العمران، وينتج عن ذلك استحداث الصنائع ويتضاعف الكسب (الدخل) ثانية وهكذا دواليك³¹، وهنا إشارة واضحة لأثر المضاعف بتفاعل بين العمل والدخل والعمران وما يحدثه من تزايد في النشاطات الاقتصادية وهذا بصفة دورة مستمرة.

هو إذا يشير إلى العمل يعني به القدرة الموجودة لدى الإنسان، سواء ما تعلق بالقدرة الجسمانية أو القدرة الفكرية أو الذهنية، فبدون هذه الأخيرة لما تمكن الإنسان من إبداع أدوات الإنتاج و تطويرها، وفي هذا يعقد مقارنة بين الإنسان الذي حباه الله بقدرة جسمانية وقدرة فكرية وبعض أنواع الحيوانات التي تمتلك القدرة الجسمانية أضعاف ما للإنسان، فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر³²، وهنا يتصف الفكر بوصفين بصفته عنصر عمل يباشر العملية الإنتاجية وبوصفه عنصر رأس المال (العامل الموالي للنمو الاقتصادي)، وما يعبر عنه حاليا برأس المال الفكري، الذي تضاعف حجمه وأهميته مع التقدم البشري والتطور الحضاري له.

أيضا فكثرة الأعمال تؤثر في نمو دخل الأفراد من العمل والدولة من الجباية، وتنشط القطاعات الاقتصادية: البناء، التجارة، والصنائع بصفة عامة، بتكرر العملية، ومرد ذلك إلى العمل الذي يعد مصدرا للثروة وليس كما يعتقد العامة بتعبير ابن خلدون، بأن مرد ذلك إلى كثرة الذهب والفضة، وبهذا يطل ابن خلدون فكرة أن الثروة مصدرها الذهب والفضة الموجودة في باطن الأرض أو كنوز الأمم السابقة المخزنة في الأرض³³، إلا أن الذهب والفضة (النقد) يمكن أن يكون مشجعا على تحقيق الثروة ومنه النمو الاقتصادي إذا ما توفرت شروط أخرى منها العمل، بتحول الذهب والفضة (النقد) إلى رأسمال وهو العامل الثالث للنمو الاقتصادي.

6.1.2.2. **رأس المال:** لا شك من أن المال عصب الحياة وقوام أركان الدولة، ولا يمكن للدولة أن تستقر وتعظم إلا بنمو اقتصادها ولا سبيل لنمو اقتصادها إلا بنمو مختلف القطاعات المكونة له من فلاحية وصناعة وتجارة، وهذا يتطلب رؤوس أموال للعملية الإنتاجية والإنمائية، ولا بد للأموال أن تتحول إلى رؤوس أموال لتحقيق ذلك، وحتى يتحقق ذلك لا بد للأنشطة أن تكون مربحة، وهذا يتطلب رؤوس أموال كبيرة، سواء للدولة أو للممارسين للأنشطة، ومصدر ذلك الدخل، فمن عظم الدخل عظم الخرج والعكس صحيح، ومن عظم الدخل والخرج تتسع أحوال الساكن وتكون الأحوال أعظم، ويذكر ابن خلدون أن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال وأن الربح بالنسبة إلى أصل المال نزر يسير (هامش الربح الوحدوي)، لأن المال إن كان كثيرا عظم الربح، فالقليل في الكثير كثير، ويتركز ابن

النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون ، (ص: 283 - 296)

خلدون أنه على نسبة حال-يسار- الدولة يكون يسار الرعية، والعكس صحيح، فهناك علاقة تأثر في إطار دورة المال الحاصلة في المجتمع، ما بين الدولة والأفراد بالإنفاق، والتجار وأصحاب الصنائع بالضرائب³⁴.

كما أشرنا سابقا يمكن التكلم على رأس المال الفكري الذي يحدث بعد التراكم باستغلال القدرة الفكرية أو الذهنية للإنسان بعد اكتسابها من قبل معلم في الصنائع، ويشير ابن خلدون على أهمية التكوين وجودته وأثره على الصنائع وبالتالي على العمران (النمو الاقتصادي)، فيذكر في هذا الشأن ما يلي: "وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته"³⁵ والملكة هي المهارة.

7.1.2.2. **حجم الدولة:** في الواقع أن هذا العامل يجمع العوامل السابقة في تضافرها (عدد السكان، العمل، رأس المال) من حيث المكونات، ويذكر ابن خلدون أن مستوى قوة الدولة (حجم الدولة) يعد عاملا مهما في إحداث العمران (النمو الاقتصادي) بشكل واضح من خلال عنوان الفصل الثامن عشر "في أن آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في أصلها، والسبب في ذلك أن الآثار إنما تحدث عن القوة التي بها كانت أولا، وعلى قدرها يكون الأثر، فمن ذلك مباني الدولة وهيكلها العظيمة، فإنما تكون على نسبة قوة الدولة في أصلها، لأنها لا تتم إلا بكثرة الفعلة ... فإذا كانت الدولة عظيمة فسيحة الجوانب، كثيرة الممالك والرعايا، ... فتم العمل على أعظم هيكله"³⁶.

8.1.2.2. **العدل:** لقد بين ما للعدل من أهمية في قوام العمران والدولة (النمو الاقتصادي)، في عبارة واضحة متسلسلة العناصر، فقال: "الملك لا يتم عزه إلا بالشرعية، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهييه، ولا قوام للشرعية إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل..."³⁷، وقد أشار ابن خلدون إلى أهمية الدين بالنسبة للمسلمين، ويمكن إسقاط كلمة الشرعية على القانون بالنسبة للمجتمعات الأخرى.

2.2.2. **أسباب التدهور الاقتصادي:** هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى التدهور الاقتصادي وتراجع النمو المعبر عنه بـ "خراب العمران"، تلك الأسباب تختلف مصادرها (سياسية وإدارية، اقتصادية بحتة، طبيعية) ويتعاطف أثرها عبر الزمن، وحدوثها يمكن أن يكون منفردا أو مجتمعا، ومن بين تلك الأسباب نجد ما يلي:

1.2.2.2. **عدم الاستقرار:** إن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوفر الأمن من جملة الشروط الضرورية لازدهار اقتصاد الدولة والمجتمع، وعدمه يؤدي إلى تراجع النمو وحدوث آثار سلبية على مختلف القطاعات وعلى الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، أي تضاعف (تراكم) في اتجاه سلبي، فالاستقرار من ضروريات الاجتماع الإنساني الذي يؤدي إلى التعاون من خلال تبادل السلع والخدمات، بتخصص كل واحد بعمل معين يجيده ويجعله مهنة له، ومنها مهمة الدفاع وتحقيق الأمن³⁸، وفي هذا يذكر ابن خلدون أن "الدول المستقرة كثيرة الرزق بما استحکم لهم من الملك وتوسع من النعيم واللذات واختصوا به دون غيرهم من أموال الجباية..."³⁹.

يؤكد ابن خلدون هذا بقوله الفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران، تؤدي إلى نقص الأعمال وانقباض الأيدي عن العمل وهذا يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وفساد العمران، وقد يكون هذا الخلل الاجتماعي أو السياسي نتيجة المنافسة على الرئاسة وتولي السلطات⁴⁰.

النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون ، (ص ص: 283 - 296)

2.2.2.2. **الظلم والفساد الإداري:** من بين الأسباب المؤثرة على النمو الاقتصادي نجد الظلم والفساد الإداري، وهذا ما تؤكد الوقائع المعاصرة من خلال الدراسات التي أجريت على الدول من قبل باحثين أو منظمات دولية تبين الارتباط الوثيق بين التخلف وتفشي الفساد في الإدارات القائمة على الاقتصاد على كل المستويات، وأكثر ما يقع هذا في طور الخامس من عمر الدولة حسب ابن خلدون وهو طور الإسراف والتبذير، من قبل القائم على الدولة ومن قلدتهم المناصب في إدارة شؤون الدولة والذين ليس لهم اهتمام إلا بمصالحهم، ونتيجة لذلك يكثر الظلم بالاعتداء على الناس في أموالهم وهدر حقوقهم، فتختل أحوالهم وأحوال الدولة، فذكر ابن خلدون "أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها ... والعمران ووفوره ونفاق أسواقه، إنما هو بالأعمال ... فإذا قعد الناس عن المعاش ... كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال..." وأشدها تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق والاحتكار في الشراء والبيع⁴¹، وخلاصة لذلك يأصل ابن خلدون قاعدة عامة وقانونا بقوله « في أن الظلم مؤذن بخراب العمران » و« أن الظلم مخرب للعمران، وأن عائدة الخراب في العمران على الدولة بالفساد والانتقاض العمران الذي هو مادتها لإذبابه الآمال من أهله⁴²».

3.2.2.2. **الضغط الضريبي:** لقد أوضح ابن خلدون بشكل دقيق أثر الضغط الضريبي على دخل الدول وعلى نمو الاقتصاد، وعلى مصير الدولة ذاتها.

إن الضغط الضريبي شكل اهتماما كبيرا خلال القرن العشرين وكان ولا يزال موضوعا لدراسات أكاديمية، ونقاشات على مستوى برامج رؤساء دول وحكومات، لما له من أثر على مالية الدولة ونموها الاقتصادي، وقد كان موضوع دراسة لأثر لافر⁴³.

بين ابن خلدون أن قلة الضرائب "المغرم" - بطبيعة الحال في نسبتها - تؤدي إلى زيادة النشاط وهذا يؤدي إلى الاعتماد وزيادة المحصول، فيرتفع التحصيل الجبايي، والعكس يؤدي في نهايته إلى نقص العمران بسبب كساد الأسواق ويؤذن باختلال العمران ويعود على الدولة ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل⁴⁴. فيذكر ابن خلدون عن الجباية "... ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتماد لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع أن أقوى الأسباب في الاعتماد لتقليل مقدار الوظائف على المعتمدين ما أمكن"، وخاصة في نهاية الدولة⁴⁵.

4.2.2.2. **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** ذلك بممارسة الدولة (الأمرء/الحكام) للنشطة التجارية والفلاحية، كما ذكرها ابن خلدون، وبين كيف أنه وإن كان غرض الدولة من ذلك زيادة موارد الدولة، إلا أن الذي يحدث عكس ذلك تماما نتيجة الضرر الذي يصيب التجار والفلاحين من جراء منافستهم من قبل الدولة التي يكون رأس مالها أعظم ولها من الإمكانيات والأساليب التي تجعل ظروف السوق في غير صالح التجار والفلاحين، فيقل دخلهم ومن ثم نشاطهم وبالتالي تقل عائدات الجباية، ونتيجة لتكرار ذلك وتوسعه ينسحب معظم التجار والفلاحين من السوق، ويؤدي ذلك إلى احتكار الدولة للسوق وفرض الأسعار - التي تكون غالبا عالية لتعويض النقص في الجباية ونقص فعالية تجارة الدولة - مما يعرض الرعايا إلى الضرر في مستواهم المعيشي ويختل وضع الدولة والمجتمع⁴⁶، ولا اجتماع كل ما سبق أثر سلبى على النشاطات ومن ثم النمو الاقتصادي وتراجع الدولة⁴⁷.

يذكر ابن خلدون أن "السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية، وإدارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال،.... وتنشرح صدورهم للأخذ في تدمير الأموال وتميئتها، فتعظم منها جباية السلطان، وأما غير ذلك من تجارة وفتح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا، وفساد للجباية، ونقص للعمارة"، وهذا كله بسبب المنافسة غير العادلة، باستغلال النفوذ.

5.2.2.2. **نقص إنفاق الدولة:** لقد كان لابن خلدون السبق في توضيح وتقرير أثر الإنفاق المعبر عنه بالعطاء من السلطان على الأوجه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالمعاملين من أفراد المجتمع، كمستهلكين أو منتجين ووسطاء وأثر ذلك على نمو اقتصاد الدولة وعلى وجه التدقيق الجباية التي تعد المصدر الرئيسي لمالية الدولة.

لا بد من الإشارة من أن ابن خلدون أوضح المسألة بدقة متناهية ضمن الفصل رقم 42 لا يتجاوز عشرة أسطر بحيث كل سطر يتضمن فكرة اقتصادية عميقة المعنى، وكل فكرة ترتبط بما قبلها وما بعدها ضمن سلسلة من الأفكار والعبارات للبرهنة على مقولته وقانونه العام - القاعدة - الذي ضمنه في عنوان الفصل رقم 42 من أن « في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية »⁴⁸، وهي إشارة لنقص الدخل الإجمالي للمجتمع، هذه الفكرة التي تناولها بعده بقرون المفكر الاقتصادي كينز وغيره وأصبحت ضمن دراسات أكاديمية وسياسات حكومية، وتبعاً لذلك ذات آثار اقتصادية واجتماعية، تؤثر على النمو الاقتصادي إيجاباً وسلباً. ويمكن التعبير عن ذلك فيما يلي بشكل تسلسلي: نقص العطاء (الإنفاق الحكومي - الدولة) يؤدي إلى نقص الاستهلاك ومنه كساد الأسواق الذي ينتج عنه نقص في الأرباح، ما يؤدي إلى نقص في الخراج والجباية ومنه انتقال العدوى وتوسع الكساد في الأسواق الأخرى. وحدوث ذلك يكون بشكل متراكم وموسع، لا شك أن ذلك سيعطل من النمو الاقتصادي ويساعد على حدوث الأزمات.

إن التسلسل السابق يوضح فكرة ابن خلدون في تحديد الأثر بدراسة الأسباب وتبعتها، بحيث يكون أثر السبب نتيجة وتكون النتيجة المولية سبباً لنتيجة أخرى وهكذا. في الواقع ليست فكرة واحدة بل هي أفكار مرتبطة ببعضها وتشير إلى حقائق يمكن دراستها بشكل منفصل، من خلال ما سبق يمكن إيضاح الإشارات أو الأفكار التي تضمنتها مقولة ابن خلدون وهي: أهمية وأثر الطلب الحكومي أو الدولة المعبر عنه بعطاء السلطان، لأهمية وأثر الطلب الاستهلاكي من أفراد المجتمع، دور الربح كمحرك للنشاط الاقتصادي، تصدير الأزمات وانتقال أثرها عبر الأسواق، وأخيراً دورة المال في الاقتصاد، ويربط هذه الأفكار يمكن استخلاص فكرة مضاعف الإنفاق، بحيث لا يعقل أن يبقى مستوى المال في المجتمع ضمن هذه الدائرة من الرعية والسلطان - الدولة - في نفس المستوى الذي بدأت منه، فالأرباح تؤدي إلى زيادة النشاط، والنشاط يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل، والدخل يؤدي إلى تضاعف الجباية لصالح الدولة، وتكرر الدورة مرة أخرى، وكل ذلك يساهم في النمو الاقتصادي للمجتمع والدولة.

6.2.2.2. الفساد الاجتماعي والأخلاقي: يحدث التراجع الاقتصادي من خلال سلسلة من التأثيرات وذلك بشكل عام عند نهاية الدولة حسب ابن خلدون، عندما يهتم الحكام باللهو والترف (الفساد الاجتماعي والأخلاقي) أين تصبح النفقات كبيرة، مما يدفعهم إلى زيادة الضرائب فتسوء الأحوال الاجتماعية للعمال والسكان فيؤدي إلى التنازع والخلل العصبي بكثرة المظالم، فيلجأ الكثير من السكان إلى الهجرة، فتتشأ المجاعات وسوء الأحوال الصحية فترتفع نسبة الوفيات وتنتشر الأمراض والأوبئة والتلوث⁴⁹ "فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبة الفاسدة... من الحكمة أن تخلل الخلاء والفقر بين العمران ضروري، ليكون تجمّع الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن"⁵⁰، وهنا إشارة ما للتهئية العمرانية في تنظيم البناء والأحياء السكنية وترك الفراغات (بما يسمى اليوم بالمساحات الخضراء داخل الأحياء السكنية) واتساع الطرق والممرات بين البناءات والأحياء.

نلاحظ تأثير العوامل فيما بينها، فقد يكون العامل سبباً وقد يكون النتيجة ومن ثم تتفاعل العوامل فيما بينها فتشكل الظاهرة، والمتمثلة في دراستنا هذه النمو الاقتصادي وتدهوره، وأيضاً قد يكون نفس العامل الذي كان سبباً في النمو الاقتصادي سبباً في تدهوره ولكن بشكل معاكس، فزيادة العمل أو الأعمال كما سماها ابن خلدون سبباً في زيادة العمران (النمو الاقتصادي) ونقصه يؤدي إلى خراب العمران (تدهور النمو الاقتصادي)⁵¹.

إن التتبع الدقيق لابن خلدون للأسباب سواء بالإحداث أو التدهور للعمران (النمو الاقتصادي)، يكون ضمن إرادة الله في آخر المطاف، فهو يذكر مثلاً الدولة تكون قوية فإذا أدركها الهرم والضعف تبدأ بالتناقص من الأطراف ويبقى مركزها محفوظاً إلا أن يتأذن الله بانقراض الأمر جملة⁵².

خاتمة

لقد اهتم الإنسان بأسباب عيشه وتقدمه الحضاري، سواء على المستوى الفكري أو العملي، وقد أسهم ابن خلدون من خلال مقولاته عبر مقدمته الموسوعية، التي ضمنها نظريته في كل ما يتعلق بالدولة والبشر ومعيشتهم سواء تاريخياً أو سياسياً أو اجتماعياً ومن خلال كل ذلك اقتصادياً، فيما يخص طرق الكسب والعيش في إطار ما سماه بال عمران الذي يشكل الأساس لقيام المجتمع أو الدولة أو الحضارة، والذي يشكل الوصف للنمو الاقتصادي لكل ذلك والذي بحث ابن خلدون أسباب حدوثه وتراجعته.

النتائج: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- السبق الفكري لابن خلدون في طرح المقولات الاقتصادية ومنها محددات النمو الاقتصادي وأسباب تدهوره، للمدارس الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية.
- اتباع ابن خلدون لمنهج علمي واضح ورصين (الاستقراء والملاحظة) وتبعية الأسباب وتحليلها في تأثيرها على الظاهرة والتي هي العمران أو النمو الاقتصادي في دراستنا هذه، من خلال ما يعرف بـ السبب - النتيجة، في شكل سلسلة، بحيث يحدث السبب فتكون النتيجة وبدورها تكون سبباً لنتيجة أخرى، مع تأثير الأسباب فيما بينها وتضافرها لتشكيل النتيجة النهائية والتي تتمثل في الظاهرة إما العمران (النمو الاقتصادي) أو خراب العمران (التدهور الاقتصادي) في دراستنا هذه.
- اختلاف في المصطلحات أو المفردات التي استخدمها ابن خلدون مع المصطلحات المعاصرة في الاقتصاد بحكم الفترة التي عاش فيها ابن خلدون، إلا أن هناك توافق في المعنى، "فالعبارة بالمعنى لا بالبنى".
- نلاحظ أن بعض العناصر المذكورة في عوامل النمو الاقتصادي هي نفسها مذكورة في أسباب التدهور الاقتصادي من الجانب السلبي المعاكس.

التوصيات: من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- القيام بدراسات معمقة لمقولات ابن خلدون الاقتصادية، من خلال الملتقيات والندوات، والورش المتخصصة.
- تمحيص وتدقيق وغربلة كل ما كتب عن ابن خلدون في المجال الاقتصادي.
- تحديد معالم الفكر الاقتصادي لابن خلدون من خلال نتائج التوصيتين السابقتين، تلك المعالم التي تشكل أسس لمدرسة اقتصادية "المدرسة الاقتصادية الخلدونية".
- بناء على نتائج التوصية السابقة، يتم العمل على إدراج معالم المدرسة الاقتصادية الخلدونية ضمن مدارس الفكر الاقتصادي العالمي المعروفة من خلال البرامج الدراسية الجامعية في مقياس الاقتصاد السياسي ومقياس تاريخ الفكر الاقتصادي.

المراجع:

- * - هو عبد الرحمن أبو زيد ابن محمد ابن خلدون، ولد بتونس وتوفي بمصر (1332م-1406م).
- ¹ - عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406م)، مقدمة ابن خلدون، المحقق: شحادة، خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004، ص 17-19.
- ² - نفس المرجع، ص 629.
- ³ - بن براهيم الطيب، مالك بن نبي وابن خلدون - مواقف وأفكار مشتركة -، دار مدني، الجزائر، 2002، ص 68، 164.

4 - عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406م)، مرجع سابق، ص 07.
5 - بويعللي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري، دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-، الجزائر، ص 86.

6 - يسري أحمد عبد الرحمن، إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي - عرض وتحليل وتقوم-، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 2، تاريخ الإطلاع: 2018/03/03.

iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/09/pdf - ابن-خلون-الرئيس-ريجان

7 - أحمد دنيا شوقي، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد- ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد-، دار معاذ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1993، ص 157، 158.

8 - عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406م)، مرجع سابق.

9 - نفس المرجع، ص 269، 287.

10 - نفس المرجع، ص 262، 263.

11 - نفس المرجع، ص 364.

** - هناك تقارب في المفردة (النطق) وتوافق المعنى بين كلمة ريش بالعربية وكلمة Riche بالفرنسية أو Rich بالإنجليزية، ففي قاموس المعاني على الإنترنت، نجد أن كلمة Riche وما يقابلها بالعربية حسب وجودها في تعبيرات مختلفة، كالتالي: ثر، مترف، غني، أيسر، تريش، تمول، راش.

12 - يسري أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق.

13 - عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406م)، مرجع سابق، ص 272، 357.

14 - نفس المرجع، ص 170.

15 - نفس المرجع، ص 125، 154.

16 - نفس المرجع، ص 125.

17 - نفس المرجع، ص 125، 287.

18 - حميش عبد الحق، الفكر الاقتصادي عند العلامة بن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 2، ص 103، تاريخ الإطلاع: 2018/03/03.

iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/09/pdf - ابن-خلون-الرئيس-ريجان

19 - عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406م)، مقدمة ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، عبد الله، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 146، 189.

20 - بويعللي سكينه، مرجع سابق، ص 162.

21 - أحمد دنيا شوقي، مرجع سابق، ص 37.

22 - سيد شوريجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون- الأسعار والنقود- دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1989، 20، 21.

23 - بويعللي سكينه، مرجع سابق، ص 161.

24 - Chapra.U.M, IBN KHALDUN'S theory of The Journal of Socio-Economics, P 08, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1053535707000960>, Consulted : 03/04/2018.

25 - عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 476.

26 - Selim Cafer Karatas, The Economic Theory of Ibn Khaldun and the Rise and Fall of Nations, <http://www.muslimheritage.com/article/economic-theory-ibn-khaldun-and-rise-and-fall-nations>, Consulted : 03/04/2018.

27 - عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 53.

²⁸ – James R. Bartkus and M. Kabir Hassan, Ibn Khaldun and Adam Smith: Contributions to Theory of Division of Labor and Modern Economic Thought, 2006, <http://muslimheritage.com/article/ibn-khaldun-and-adam-smith-contributions-theory-division-labor-and-modern-economic-thought>, Consulted: 03/04/2018.

²⁹ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 177، 164.

³⁰ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 138.

³¹ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 342.

³² – يسري أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 18.

³³ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 347.

³⁴ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 376.

³⁵ – يسري أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 18.

³⁶ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 345.

³⁷ – حميش عبد الحق، الفكر الاقتصادي عند العلامة بن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 2، ص 112، تاريخ

الإطلاع: 2018/03/03،

iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/09/pdf.ريجان-الرئيس-نخلون-ابن-ابن-نخلون-الرئيس-ريجان.pdf

³⁸ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 53.

³⁹ – سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سابق، ص 46.

⁴⁰ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 152.

⁴¹ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 477، 480.

⁴² – نفس المرجع، ص 477، 487.

⁴³ – بلعوز بن علي، قندوز عبد الكريم، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 2، 2006، ص 136، تاريخ

الإطلاع: 2018/03/03، iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/09/pdf.ريجان-الرئيس-نخلون-ابن-ابن-نخلون-الرئيس-ريجان.pdf

⁴⁴ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 265، 267.

⁴⁵ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 469، 470.

⁴⁶ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 267.

⁴⁷ – Selim Cafer Karatas, The Economic Theory of Ibn Khaldun and the Rise and Fall of Nations, <http://www.muslimheritage.com/article/economic-theory-ibn-khaldun-and-rise-and-fall-nations>, Consulted : 03/04/2018.

⁴⁸ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: شحادة خليل، مرجع سابق، ص 272.

⁴⁹ – بلعجال فوزية، ابن خلدون والمسألة السكانية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ص 07،

تاريخ الإطلاع: 2018/03/12، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19712>

⁵⁰ – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 499.

⁵¹ – Mohammad Tahir Sabit Haji Mohammad, Principles of sustainable development in IBN KHALDUN'S economic thought, *Malaysian Journal of Real Estate*, Volume 5, Number 1, Malaysia, 2010, P 06. Consulted : 03/04/2018.

⁵² – عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: محمد الدرويش، مرجع سابق، ص 322.